

حول انكماش الساحة أمام المجتمع المدني ورقة إيطارية



المساهمون: بن هيز، فرانك بارات، إيزابيل جويسكنز، نك بكستون، فيونا دوف، فرانيسكو مارتون، هانا توومي وسيمانور قرامان.

يتقدم الكاتيون بجزيل الشكر لكل من مركز باليستين لينك، برنامج المرأة صانعة السلام، منظمة الجسر (Un Ponte Per)، ياسر اللواتي، إليزابيث بيريدو، جمعية حقوق المرأة في التنمية، مؤسسة الأفارقة من أجل العدالة، والسلام والكرامة.

التحرير: هانا توومي

التصميم: تيسا كيرستن-زنجر

الترجمة إلى اللغة العربية: نولة درويش

تحرير الترجمة: منى ناصر

صورة الغلاف: جو بيتي على Flickr، هبي ولز فارغو – مهرجان **No DAPL!**، مظاهرة ٣ شباط في بنك ولز فارغو.

إصدار معهد Transnational Institute - www.tni.org

أمستردام، نيسان ٢٠١٢

يجوز إعادة نشر محتويات هذا التقرير لأغراض غير تجارية بشرط أن يتم ذكر مصدر المعلومات بالشكل الملائم. يفضل معهد Transnational Institute الحصول على نسخة أو رابط للنص الذي تم فيه استخدام هذه الورقة. يرجى العلم أن بعض الصور قد تكون خاضعة لحقوق النشر ويتوجب مراجعة المصدر الرئيسي لهذه الحقوق.

حقوق الطبع محفوظة معهد Transnational Institute

حول انكماش الساحة أمام المجتمع المدني: ورقة إدارية

في جميع أنحاء العالم، في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء، يتعرض عدد كبير من الناشطين ومنظمات العدالة الاجتماعية إلى بيئة قامة تنتشر فيها ظاهرة الأمننة، إلى جانب التهجم الذي لم يسبق له مثيل على شرعيتهم وسلامتهم. فمن المحاولات التي تمت للقضاء على حركة حياة السود مهمة إلى تصفية بيرتا تشاسيريس، مروراً بتجريم حركة المقاطعة الدولية لإسرائيل إلى حين تفي هذه الدولة بالتزاماتها، ووصولاً إلى قانون تنظيم الأنشطة التطوعية في بنجلادش، يواجه الناشطون منفرداً ومجتمعين معوقات من دول العالم والشركات الكبرى واليمين المتطرف.

ولهذا الوضع تاريخ طويل، ولكنه أدى مؤخراً إلى رد مدروس من طرف «المجتمع المدني» المنظم الذي بات يسعى لحشد طاقاته من أجل استيعاب ما يسمى بـ «انكماش الساحة» والتصدي له؛ وقد استخدم هذا التعبير بشكل واسع الانتشار كوسيلة لوصف جيل جديد من القيود المفروضة على النضال السياسي. أما مفهوم الساحة بحد ذاته يحمل تعريفات مختلفة تتوقف على من يتم مخاطبته: فالبعض يعتبره مقتصر على حدود التأثير على السياسات (أي المشاركة في عملية صنع القرار)، بينما ينظر إليه البعض الآخر على أنه المجال السياسي للتنظيم وتنفيذ العمليات والتمتع بصوت شرعي والانشقاق والمعارضة. فالتعريف الأول يميل إلى خلع الصبغة السياسية عن عمليات المعارضة، بينما يسعى الثاني إلى دعم التوجهات السياسية. وهذه الفروق فيما يتعلق بكيفية تصور الساحة ستؤدي إلى رسم ملامح إجابة مكفولة لها تأثيرات هامة حول من يشارك في هذه الساحة ولماذا.

تسعى هذه الورقة إلى تفكيك موضوع «انكماش الساحة» من خلال شرح معنى العبارة والكشف عن بعض الإشكاليات المتعلقة بهذا المفهوم. كما ستطرق إلى الأفراد الأكثر تأثراً بـ «انكماش الساحة» والأسباب المؤدية إلى ذلك، وأخيراً، ستبحث في ميول هذا التوجه وعلاقته بالنماذج الفكرية السائدة في القرن الحادي والعشرين وردود فعل الحراك الاجتماعي المتقدم.

١. معنى «انكماش الساحة»

يمكن فهم مصطلح «انكماش الساحة» على أنه مفهوم أن إطار عمل يتفاعل مع العلاقة الحيوية بين الوسائل القامعة والنضال السياسي، بما في ذلك الوسائل التي يستخدمها النضال السياسي للتعامل مع تلك الممارسات القامعة لاسترداد الساحة، وتأثير هذه المواجهة على علاقات النضال السياسي فيما بينها. كإطار عمل، تكمن قيمة هذا المصطلح في أنه يساعدنا على التفكير بطريقة أكثر منهجية بالأنماط الشائعة للقمع، ومصادره وتأثيراته وآلياته، التي تقف في وجه الناشطين السياسيين.

في إطار معالجة مفهوم «انكماش الساحة»، هناك ما لا يقل عن تسعة توجهات، غالباً ما تكون متداخلة، تحد من الساحة السياسية التي تنشط فيها منظمات المجتمع المدني:

١. النزعة الحمائية بزعم عمل الخير: تشمل مجموعة من المعوقات التي تفرضها الحكومات للحد من قدرة منظمات المجتمع المحلي على تلقي التمويل الخارجي، كما هي الحال في دول مثل الهند وروسيا وإثيوبيا ومصر، وهذه الظاهرة أصبحت منتشرة في عشرات القوانين الوطنية على مستوى العالم.
٢. القوانين المحلية التي تنظم نشاطات المنظمات غير الربحية (مثل فرض عمليات تسجيل وترخيص مجهد، وفرض التزامات ثقيلة على المنظمات غير الحكومية بخصوص تقديم التقارير والمحاسبة، والسماح للدول بالتمتع بحرية تصرف غير محدودة فيما يتعلق بمعاقبة المنظمات على خلفية «عدم الامتثال»).

٣. سياسات وممارسات تفرض قيود على حرية التجمع والتنظيم (مثل حظر الحق في التظاهر، استخدام قوانين أمنية للحد من حرية الحركة، والانقضااض على النقابات أو تجبيش قوات الشرطة بحجة «الحفاظ على النظام العام.»
٤. تجريم، وصم ونزع شرعية ما يسمى ب «المدافعين عن حقوق الإنسان» (مصطلح يشمل جميع الناشطين المشاركين في الدفاع السلمي عن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية)، وتجرير التضامن مع اللاجئين.
٥. تقيد حرية التعبير بشكل عام، بما في ذلك التعبير عبر الوسائل الإلكترونية، بطريقة غير مباشرة من خلال فرض الرقابة وممارسة سياسات الترهيب، وبطريقة غير مباشرة من خلال «الرقابة الجماعية.»
٦. الهجوم العنيف على المجتمع المدني وترهيبه من قبل الجماعات الدينية المتطرفة، الشركات الكبرى، اليمين المتطرف أو الأطراف الفاعلة غير الحكومية.
٧. تضاول ساحة النشاط الإلكتروني نتيجة لما يعانيه الناشطين – على وجه خاص النساء المدافعات عن حقوق الإنسان – من قمع وترهيب، بما في ذلك تعرضهم للابتزاز، التشهير، التحرش الإلكتروني، والتهديد من قبل الجهات العامة/الحكومية وكذلك الجهات الخاصة.
٨. تخوف الجهات المانحة، العامة والخاصة منها، من المخاطر المحتملة والصبغة الأمنية السائدة، مما يؤدي إلى الحد من التمويل المتاح للأنشطة الشعبية والقضايا المهمشة (مثل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، مكافحة الإرهاب، وحقوق الإنسان)، واستبدال هذه الجهات بمنظمات أكبر وأقل تسياساً، تنطرق لقضايا «أكثر أماناً»، و«أقل إثارة للجدل.»
٩. استيلاء أصحاب المصالح الشخصية، الجماعات الضاغطة، المنظمات غير الحكومية الموجهة من الحكومة، ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات على المساحات التي عادة ما تقطنها منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك محاولات لنزع مصداقية هذه المنظمات.
١٠. استثناء منظمات المجتمع المدني من النظام المصرفي بزعم إجراءات مكافحة الإرهاب. وهذه ظاهرة حديثة نسبياً، إلا أنها تتصاعد في إطار الخطاب الخاص ب «انكماش الساحة».

على المستوى العملي، هناك تداخل بين العديد من التوجهات سالف الذكر، وكثيراً ما تتم في آن واحد، مما يفاقم من حدة تداعياتها. فعلى سبيل المثال، في حال واجهت منظمة ما عقبات متصاعدة في الحصول على التمويل و/أو فقدت سبل الوصول إليه نظراً لأنشطتها المثيرة للجدل، بينما تعاني في الوقت نفسه من نفقات أعلى مترتبة على التعامل مع القضايا و/أو الخضوع لإجراءات رقابية مشددة حول تقديم التقارير المتعلقة بأنشطتها، قد يؤدي تضافر هذه العوامل مجتمعة إلى إغلاق هذه المنظمة كلياً.

جدول رقم ١: ملخص للتوجهات التسعة المترابطة التي تقيد المجتمع المدني اليوم

نوع التقييد	الجهة الممارسة	الآلية المستخدمة	أثره على المجتمع المدني
النزعة الحمائية بزعم عمل الخير	الحكومات، جهات التمويل	القوانين والقيود الأخرى التي تفرضها الحكومات	تحد من إمكانية منظمات المجتمع المدني المحلية من الحصول على التمويل الخارجي
القوانين المحلية التي تنظم عمل منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تسجيلها وترخيصها، تقديم التقارير والمحاسبية.	الحكومات، جهات التمويل	القوانين، السياسات، والإجراءات	تسبب في مزيد من العبء والإنفاق على عاتق منظمات المجتمع المدني، وتسمح بالإغلاق على خلفية عدم الإذعان.
القيود المفروضة على حرية التجمع والتنظيم	الحكومات، وغالبا من خلال الشرطة و/أو آليات التنفيذ العسكري	القوانين، السياسات، والممارسات التي كثيرا ما تتم بذريعة "النظام العام"، وأساليب التخويف الأمني.	تحد من قدرة المجتمع المدني على التجمع، الحشد والتظاهر.
تجريم، وصم ونزع شرعية المدافعين عن حقوق الإنسان ومجموعات التضامن مع اللاجئين	الحكومات، شركات الإعلام، جماعات اليمين المتطرف	القوانين، الدعاية، المواقع الإعلامية، التخويف	تحد من الوسائل غير العنيفة التي يسلكها المدافعون عن حقوق الإنسان والمتضامنون مع اللاجئين، كما تنسف أسس حماية حقوق الإنسان
تقييد حرية التعبير بما في ذلك التعبير الإلكتروني	الحكومات والوكالات الأمنية الخاصة	القوانين، والسياسات التي تستحث الرقابة بما فيها الرقابة الشعبية وممارسة الترهيب	تقلص قدرة منظمات المجتمع المدني على إيصال المعلومات ورفع الوعي المجتمعي، إلى جانب مجموعة من التداعيات الأخرى
الترهيب والهجوم العنيف على نشطاء المجتمع المدني	الجهات الدينية المحافظة، الشركات الكبرى، مجموعات اليمين المتطرف، أطراف آخرين خارج إطار الدولة	التحديات المباشرة، الابتزاز، التحرش، التشهير، العنف والترهيب من خلال الصدمات وجها لوجه، رفع القضايا القانونية، والإنترنت	تمثل تهديدا أساسيا على نشطاء المجتمع المدني وأنشطتهم، مما يعرض حقهم في عدم التعرض للخوف للخطر
انسحاب التمويل و/أو تقليصه من قبل جهات التمويل خوفا من المخاطر	جهات التمويل الخاصة والعامة (بطريقة غير مباشرة من خلال السياسات الحكومية)	متطلبات أكثر صلابة تؤدي إلى تفضيل منظمات وقضايا أقل تسييسا	تقلص مصادر التمويل لمنظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلى تفاقم المنافسة على التمويل فيما بينها ويحد من أنشطتها
تقليص المساحات المتاحة لمنظمات المجتمع المدني لصالح فاعلين آخرين	جماعات المصالح الخاصة، المنظمات غير الحكومية ذات التوجه الحكومي، مبادرات الشركات الكبرى الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية	التشهير ببعض منظمات المجتمع المدني وخلع صفتها الشرعية من خلال الإعلام ومصادر أخرى	تعيق المصادر المالية الحيوية لمنظمات المجتمع المدني، والمساحات المتاحة أمامها للمشاركة السياسية.
استثناء منظمات المجتمع المدني من النظام المصرفي نتيجة للإجراءات المتصاعدة لمكافحة الإرهاب	المصارف (وبطريقة غير مباشرة من خلال السياسات الحكومية)	تعريف الحكومات للإرهاب ومتطلبات مصرفية أكثر صلابة تؤدي إلى كبح بعض منظمات المجتمع المدني.	الحد من المصادر المالية لمنظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلى تهديد أنشطتها

٢. الساحة لمن؟

لو استوعبنا أن المعالم الأساسية لـ "انكماش الساحة" تتضمن تلك الموجة الجديدة من الأساليب المستخدمة لقمع النضال السياسي، لوجدنا أن الناشطين في النضال السياسي هم جزء لا يتجزأ من هذا المفهوم. وعليه، يصبح فهم كيف يتم تعريف المجتمع المدني أمر أساسي من أجل تقييم أهمية الإطار/الخطاب المتعلق بـ "انكماش الساحة" وإدراك أبعاده. فالحكومات والرأسماليين الخيريين يميلون لرؤية المجتمع المدني من المنظور الضيق للمنظمات غير الربحية المسجلة رسمياً، المراكز الفكرية ورواد الأعمال المجتمعيين – باستثناء الأطراف الأخرى، مثل الحركات الاجتماعية، التعاونيات غير الرسمية، المجموعات الشعبية/المجتمعية، ممارسي العمل المباشر، اللاجئيين والأشخاص عديمي الجنسية، والشعوب الأصلية. وهناك مجموعة أوسع من الناشطين والمبادرات والمنظمات التي تعتبر نفسها جزء من المجتمع المدني، إما لأنها تعتقد تلقائياً أنها جزء من جماعة تقود مصالح مشتركة وتقوم بنشاط جماعي من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي، أو للتوافق مع التعريفات التي أسسها صانعو السياسات والجهات المانحة.

بناء على ما سبق، لا يمكن تقليص المجتمع المدني إلى كيان موحد ومتجانس. فإدراك حجم شركائه وصعوبة تعريفه، يتضح أنه في إطار هذا التعقيد تكمن ظلال "انكماش الساحة"، أي أن الساحة لا تتكتم بالطريقة ذاتها لدى الجميع. ففي الوقت الذي قد يعاني أولئك المشاركون في الأنشطة التي تتسم بالمهنية العالية التي تدعّمها طبقة دافوس من أزمات متفرقة فيما يتعلق بالملاءمة أو المشروعية أو التمويل، لا تبدو علامات الانكماش في الساحة الخاصة بهم. حقا أن منظمات غير حكومية عدة تتمتع بمنصات أضخم من أي وقت مضى، حيث أصبحت على قائمة الشركاء المفضلين لدى الجهات المانحة لأنها قادرة على تلبية المتطلبات كافة (نتيجة لحجمها الكبير وهيكلها البيروقراطي الصلب وتميزها بعلامات تجارية كاسحة) وتستمر في امتلاك القدرة العالية على التفاوض.

في الوقت ذاته، يبدو أن الحراك الشعبي والمجتمعي، بما في ذلك الحراك الذي يدور محور نشاطه حول قضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية هو الذي يتحمل وطأة الإجراءات القمعية التي تمارسها الحكومات التسلطية والأطراف الفاعلة غير الحكومية، وحاليا الحكومات الديمقراطية التي تخلت منذ فترة طويلة عن التزاماتها بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان وباتت تقلد الهجمات التي يمارسها نظرائها المستبدون.

بالتالي، عند تقييم إطار "انكماش الساحة" ينبغي أن نبدأ، على الأقل، بالإقرار أنه لا يوجد ولم يتواجد على الإطلاق ساحة واحدة يشارك فيها الجميع وبشكل متساو. واقتراح عكس ذلك عبارة عن خيال ليبرالي ديمقراطي يتجاهل التحيز السياسي والمؤسستي للمجالين العام والخاص والتي يتنافس فيهما مختلف الشركاء للحصول على مكانة، وحيث يتم باستمرار إغلاق مجموعة متنوعة من المساحات السياسية ومن ثم إعادة فتحها.

٣. لماذا يمكن أن يمثل هذا المفهوم إشكالية؟

من نواح عدة، الإشارة إلى مفهوم "انكماش الساحة" طريقة أنسب وأكثر مرونة للحديث عن مشاكل الإقصاء والقمع التي واجهتها العديد من حركات المطالبة بالحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية لفترات طويلة. وكونه موضوع معاصر، فإنه يستجيب بوضوح للأساليب الجديدة والمحكمة، منها السياسية والقانونية وتلك الخاصة بالشركات، بخصوص كبح واحتواء الناشطين والقائمين على الحملات.

إلا أن آثار الخطاب الخاص بـ "انكماش الساحة" تتطوي على مشاكل عدة وتشكل أضرار مباشرة على بعض قطاعات المجتمع المدني. فوضع التقنيات المذكورة أعلاه تحت العنوانين "انكماش الساحة" و«المجتمع المدني» ينزع الطابع السياسي عما هو في الأصل حفظ أعلى درجات الأمن السياسي، وتحويل التركيز، بعيدا عن القمع الملموس لشكل واحد من أشكال السياسة لصالح الآخر إلى أمر أكثر قبولا وأقل إحراجا. بالإضافة إلى ذلك، يميل المفهوم إلى تسطيح الخلافات بين المعارك التي تخوضها الحركات الاجتماعية مقابل المنظمات غير الحكومية الكبرى، لنستنتج أن جميع الناشطين في المجتمع المدني يواجهون انكماشاً مشابهاً في ساحتهم، من حيث نوع هذا الانكماش ودرجاته، وفي نفس الوقت التأكيد أن بلدان الجنوب هي التي تعاني من انكماش فعلي في الساحة.

وقد ساهم ذلك بدوره في تمكين الخطاب الخاص بانكماش الساحة من الاندماج في خطابات جيو-سياسية متسلطة فيما يتعلق بالتنمية وعمل الخير. فعلى سبيل المثال، تمكنت حكومات البلدان الشمالية من ريع الدعم لـ «المساحات المدنية» ومبادرات الدفاع عن حقوق الإنسان في بلدان الجنوب، وفي نفس الوقت، تبني سياسات محلية وتعزيز التواطؤ مع الشركات التي تسهم في انكماش الساحات، وصرف النظر المتعمد عن الانتهاكات التي تنفذها الدول العميلة والشركات متعددة الجنسيات. ويتم تحقيق ذلك من خلال التركيز المبالغ على الحريات الأساسية الثلاث التي نص عليها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على وجه خاص حرية التنظيم، حرية التجمع وحرية التعبير – باعتبار ذلك مفهوم ضيق يخفي الديناميكيات المترابطة التي تحد من قدرة الفرد أو الجماعة على تنظيم قضايا وثيقة الصلة والتعبير عن أنفسهم، ومن هذه القضايا تلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي، العرق، التوجيه الجنسي، السن، الخ – وتمكين الحكومات من تفضيل ساحات معينة أخذة بالانكماش وتجاهل بعضها الآخر.

وعلاوة على ذلك، تصنيف القمع وخلع الشرعية عن قطاعات محددة في المجتمع المدني باستخدام الضغط والتحايل، يشكل مخاطر هامة تكون إما على شكل التبسيط المخل للمشكلة أو الإخفاق في إيجاد حلول محتملة، إلى جانب محو واقتناص النضالات المتعلقة بتحقيق العدالة بين الجنسين والعدالة العنصرية.

٤. وباب ينغلق...

إن معضلة «انكماش الساحة» – بحكم طبيعتها – تنتصف بمجموعات تواجه خلال ممارستها لعملها مشاكل تفوق تلك التابعة للعالم الأول، وتحدث بالنيابة عن الناشطين الذين لم يمتلكوا ساحات للتعبير أصلا – أي المجموعات التي كان تواجدها الحقيقي مبني على افتراض أن تصنع لنفسها ساحة لمواجهة قمع وعداء هائلين.

في إطار نضال مختلف الناشطين من أجل الحصول على مساحات خاصة بهم، يتم باستمرار إعادة ترتيب الساحات السياسية وفتحها حيناً وإغلاقها في أحيان أخرى. ولا من مثال أفضل من المكانة المزدهرة التي يحتلها موضوع «انكماش الساحة» – وهو ما تشهد عليه موجة المبادرات والمؤتمرات والتمويل الذي أصبح مكرس له. حتى أن هذه الساحات السياسية الجديدة، التي تعمل في الدرجة الأولى على تزويد المنظمات غير الحكومية الدولية الضخمة الفرصة للحشد والدفاع، تشرف أكثر فأكثر على إغلاق الساحات السياسية التابعة للحركات الاجتماعية والناشطين السياسيين.

لهذا الإطار أهمية كبيرة. فلو كان علينا استيعاب، وبالأخص الرد بطريقة فعالة على المشاكل التي يولدها مفهوم «انكماش المساحة»، فمن المؤكد أن التركيز يجب أن يكون على الساحات في مجرى الإغلاق – مع تحديد سبب إغلاقها، لمن يتم تقليصها، وكيفية إعادة فتحها.

كما يلمح ذلك إلى أن الحلول أحادية البعد، تماما مثل الميثاق المدني الجديد، إذ قد تكون له أهمية رمزية، ولكن من الأرجح أنه لن تقدم أي عون لهذه المنظمات والحركات التي تواجه قمع منتظم وإقصاء وإبادة.

٥. «انكماش الساحة» كشكل من أشكال الإدارة السياسية

البديل للتجريد الهيكلي الناتج عن «انكماش الساحة» هو النظر إليه كجزء من نضال أوسع في ظل الليبيرالية المعاصرة لتسويق الدولة، امتصاص الديمقراطية وتقليل حجم المعارضة، من خلال إعادة تحديد معالم النشاط السياسي المشروع وإعادة تحديد معالم الساحة واعتبارها ساحة لجميع الأطراف حيث يتوجب على منظمات المجتمع المدني التفاوض مع الدولة والشركات الكبرى وفقا لنمط حكم جديد.

بات واضحا أن حراس بوابة الساحات السياسية السائدة قاموا باختيار وإدارة منظمات المجتمع المدني الأساسية ودفع منظمات المجتمع المدني الأكثر انتقادا وتطرفا نحو مملكة الظل حيث تواجه خلع لشرعيتها وتعرض للقمع والمقاضاة وتخضع لأساليب رقابية شديدة – بهدف مكافحة مناشداتهم. وهذا الأمر ينعكس في استثناء عدد كبير من الناشطين السياسيين والحركات الاجتماعية يوميا من الحوار المعاصر مع أو حول «المجتمع المدني».

وهناك ممارسات أوسع لخلع الشرعية كشرط أولي لأساليب القمع سالف الذكر. وهذه الممارسات تسمح «للحكام المستنيرين» من الادعاء بإدراك أهمية قطاع المجتمع المدني وفي نفس الوقت الحفاظ على حرية مجتمع مدني متنوع في داخل حدودهم، بينما يقومون بإدارته بحذر وتحديد صلاحياته وفقا لشروطهم. هذا الاستخدام ل «الساحة الآخذة بالانكماش» كأداة سياسية عبارة عن أسلوب كلاسيكي لتطبيق قاعدة «فرق تسد» لخلق خلافات فيما بين منظمات المجتمع المدني المختلفة، وبالتالي تحطيم أواصر التضامن التي تشكل العمود الفقري للنضال في سبيل الحقوق الأساسية والعدالة الاجتماعية.

٦. درجات التباعد

بالنسبة ل «انكماش الساحة» الفرق المعاصر بين الديمقراطيات الليبرالية والدول المتسلطة ليس أن الأولى تسمح بحريات مطلقة والأخيرة تمارس قيودا محكمة، إنما يكمن الفرق في حجم القيود سالف الذكر المفروضة على المجتمع المدني وعلى من يتم فرضها. والاختلافات الجوهرية المستمرة فعلا نجدها في نطاق التبريرات المقدمة للحد من الحريات ومستوى الحماية الحقيقية التي تمنحها القوانين للمجموعات والأفراد من ضد العنف التي تمارسه الدولة؛ على سبيل المثال، الاعتداءات الجسدية على الناشطين والمدافعين وتعذيبهم وقتلهم خارج نطاق القانون. ولكن حتى هنا، تبقى الخطوط الفاصلة غير واضحة بفضل إدخال أساليب قمعية أكثر براعة، مثل استخدام «الأسلحة الأقل تشويها» وأسلوب «التطويق».

وحتى في البلدان التي شهدت قوانين جديدة أكثر قمعاً للمجتمع المدني – مثل الهند وإسرائيل – ليس المجتمع المدني بصفة عامة هو الذي يعاني منها، وإنما هي المنظمات التي بعينها تحمل أهداف وتطلعات محددة. فقط في البلدان التي يخضع فيها المجتمع المدني لسيطرة كاملة بمقتضى القانون، كما هي الحال في روسيا ومصر، يتواجد شكل لا سياسي ل «الساحة الآخذة بالانكماش».

أما في أنحاء العالم الأخرى، ودون استثناء، يتم «تكميش الساحة» – حسب المفهوم الحكومي – بطريقة انتقائية لتلبية أغراض سياسية معينة. فعلى سبيل المثال، يستغل السياسيون الشعبويون بشراسة مسألة القيود الخاصة بالتمويل الأجنبي – وبصفة محددة التمويل الذي يوجهه الممولون الغربيون للمنظمات التي تسعى لتحقيق الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان – في الحط من سمعة تلك المنظمات التي يعتبرونها عدو سياسي، بينما يرحبون بالتمويل الأجنبي للناشطين والبرامج «السلمية».

فلننظر أيضا إلى مجموعة القوانين المحلية التي تحكم القطاع غير الربحي، وهي القوانين الرامية أساسا إلى رسم الحدود بين المنظمات الخاضعة للقانون وبالتالي الشرعية، وتلك التي يمكن مساءلة أنشطتها مما يستدعي تطبيق القيود عليها. يسير الهجوم على حرية التعبير وحرية التنظيم بطرق مماثلة ويتم تبريره بانتظام على أساس أن من حق الدولة الحد من بعض الأنشطة السياسية سواء بزعم حماية «المصلحة العامة»، «التناغم الاجتماعي»، «الأمن الوطني»، أو «مناهضة الإرهاب».

كما يتم تعزيز الرقابة على البث الإلكتروني بحجة أن المستفيدين من هذا النشاط لديهم أهداف غير شرعية وغير قانونية. وهو ما ينطبق أيضا على إغلاق الحسابات المصرفية لمنظمات المجتمع المدني، وتجميد معاملاتها البنكية تحت ذات المبررات المتعلقة بعدم الشرعية، وبالتالي، تدعي المؤسسات المالية أن شهيتها على المخاطرة لم تعد مفتوحة تجاه تلك المنظمات بينما تستمر في تقديم الخدمات المالية لمن يحملون «الصفة الشرعية». وفي نهاية المطاف، يتفاقم النقاش حول من وما يجوز تضمينه – أي الذين يحملون الشرعية – ومن وما يتم استثناءه.

٧. في الحديث عن الثورة

ترى النظريات الماركسية أن أجهزة القمع الحكومية تعمل بالترادف مع أجهزة الدولة الأيديولوجية من أجل القضاء على كل ما يهدد النظام المهيمن، بداية من خلال أساليب خفيفة للقمع الاجتماعي تتضمن السيطرة على التصرفات والأعراف الفردية والجماعية، ومن ثم إدخال ممارسات أكثر عنفا.

وبالرغم من أن مفاهيم السيطرة، الهيمنة، القمع والأيدولوجيا تبدو مناسبة للوضع الراهن أكثر من أي وقت مضى، إلا أنها تبقى غائبة تماما في حوارات «انكماش الساحة»، وتم استبدالها بإبداء الحرص على «الديمقراطية» و«إرساء الأمن»: بحيث تحاول الأولى الدفاع عن شرعية المجتمع المدني في وجه «الساحة الآخذة بالانكماش»، والأخيرة تنتقد الاتجاه الذي تبنته سياسات الدولة وممارساتها فيما يتعلق بموضوع الثقافة (أي ثقافة أمنية قائمة على سياسات الخوف) بدل من الأيدولوجيا (أي الإيمان بالتفوق والاستحقاق المبنين على سياسات الأواخرة أو صناعة الآخر).

ومع ذلك، فإن الإقرار والربط بين مفهومي الديمقراطية وإرساء الأمن هو السبيل الوحيد للتعامل مع ما يمكن وصفه بنظرية «انكماش الساحة»، بحيث تكون عملية إرساء الأمن قائمة على نهج «الحرب الشبكية» (أي حرب الفضاء الإلكتروني) التي تتضمن بعض جماعات المجتمع المدني (وغيرها) بشكل متسلسل: الحركات الاجتماعية، الناشطون السياسيون، جماعات المقاومة، والمنظمات الإرهابية، لدرجة تهديد تطور أو ممارسة الديمقراطية.

لا يعد ذلك بأي حال من الأحوال وجهة نظر سائدة حول «انكماش الساحة»، كما لا يمكنه تفسير التطور غير المستوي للظاهرة أو مدى تأثيرها.

٨. المجتمع المدني كمهنة

من أجل استيعاب «انكماش الساحة»، علينا أيضا أخذ الأنماط الموجودة داخل قطاع المجتمع المدني بعين الاعتبار. ففي عام ٢٠٠٢، بدأت مؤسسة التراث (Heritage Foundation) وجهات أخرى الكتابة عن «المجمع الصناعي غير الربحي» و«السلطة المتنامية للأقليات غير المنتخبة». وكانت هذه الكتابات بالطبع تهدف إلى خلع الشرعية عن المجتمع المدني دفاعا عن إدارة بوش والسوق الحرة والمكاسب التي تحققها الشركات الكبرى بلا قيود.

هذا الأمر مستمر مع النقد الدائم لـ«المجمع الصناعي غير الربحي»: الدفع نحو تسويق نشاط المنظمات غير الحكومية؛ نموذج الأعمال غير المثمرة، مما أدى إلى تغليب المنافسة على التعاون والتضامن في صفوف المجتمع المدني؛ التركيز على الفرد عوضا عن التركيز على النضال (مقارنة خطاب «المدافعين عن حقوق الإنسان، وتشجيع فكرة أبطال المجتمع المدني، والحديث عن «النساء والفتيات» بدلا من الحديث عن حقوق النساء والمساواة بين الجنسين، إلخ)؛ تحويل نضالات الشعوب إلى علاقات قائمة على صفقات بين المانح والممنوح؛ نشر الطمأنينة بين العديد من الجهات المانحة - كلها عوامل ساهمت في تقسيم المجتمع المدني بطريقة أدت إلى توسيع الساحة لبعض الأنشطة وفي نفس الوقت تحجيمها بطريقة صارمة أمام أنشطة أخرى.

علينا إدراك من نخدم مصالحهم حينما نتأمل في مواطن ضعف المجتمع المدني، وفي الوقت نفسه يجب أن نتذكر أن أكثر التغييرات الاجتماعية والسياسية الجذرية التي تمت خلال السنوات المئة الماضية - مثل مكافحة الاستغلال، القمع، واكتساب رؤية تحررية - لم تنبع من المبادرات الموجهة نحو التنمية أو من الأعمال الخيرية التي تتساقط من أعلى إلى أسفل، وإنما جاءت من القواعد الشعبية، أي من الأفراد الذين تعاونوا في تنظيم وحشد مجتمعاتهم من أجل المطالبة بحقوقهم.

٩. أزمة التضامن

لو كانت محاولات تعريف «المجتمع المدني» ككيان شرعي ومجموعة من المنظمات «المهنية» مصحوبة بخطوات مقصودة لاستثناء بعض الأصوات وخلق شرعية أشكال أخرى من النشاط السياسي، فإنه ينبغي اعتبار الإخفاق في مجادلة تلك التعريفات ومقاومة العلاقات المريحة التي أسستها المنظمات غير الحكومية الكبرى في سعيها لإثبات الفرق بينها وبين مجموعات النشاط الأصغر حجما كجزء من المشكلة. وذلك لأن غياب التضامن مع أولئك النشاط، والحملات السياسية التي تم تشويه سمعتها وتجريمها، إلى جانب الانفصال المتنامي بين العديد من المنظمات غير الحكومية السائدة، وضحايا هذه الأساليب التكتيكية، تبدو وكأنها ساهمت في انكماش الساحة بطريقة فعالة.

وبدلاً من تعظيم أصحاب النفوذ لاستيعاب معنى «انكماش الساحة» والتصدي له، علينا سماع أصوات وتجارب الفئات المهمشة الذين يعانون من انكماش جذري وواضح في ساحاتهم السياسية.

فعلى سبيل المثال، علينا التفكير فيما حدث لحركة مقاطعة إسرائيل التي أطلقها المجتمع المدني الفلسطيني في شهر تموز من عام ٢٠٠٢. بغض النظر عن رأيكم حول أساس هذه الحملة أو بواعثها أو سياقها الأوسع نطاقاً، لا يمكن التشكيك في مشروعيتها أو في اتباعها لاستراتيجية اللاعنف لتحقيق التغيير. ومع ذلك، ما زلنا نشهد على مستوى الدول الديمقراطية محاولات واضحة ومستمرة لتجريم حركة المقاطعة وخلع الشرعية عنها، وبشكل حاسم، بعض هذه المحاولات فشلت نتيجة للتمسك والإصرار على المقاومة والإبداع في التأقلم مع القمع. وبالتالي، لو أردنا مقاومة تجريم المجتمع المدني في ساحات أخرى، علينا أن نحاول استيعاب هذه النجاحات والبناء عليها. أي بمعنى آخر، لا ينبغي أن نفكر في كيفية انكماش الساحة فسحب، بل أيضاً في كيفية الدفاع عنها ومن قبل من.

في هذا الإطار، علينا أن نتأمل في ردود فعل اليمين المتطرف الصارمة تجاه حركة «حياة السود مهمة»، التي تعد حركة مشروعة تماماً تتصدى لقوات الشرطة التي تمارس العنصرية على الطريقة المؤسسية وتفرض أشد أنواع الإجراءات الأمنية والعسكرية وخلع الشرعية. كما علينا النظر إلى ما يحدث في ظل فرض حالة الطوارئ المستمرة على المجتمعات المسلمة التي طال تشويه سمعتها في فرنسا لاحقاً للإرهاب الذي شنته الدولة الإسلامية، ومعاملة الأفراد الذين يتحدثون علناً ضد العلمانية التي تحولت إلى فاشية. وعلينا الانتباه إلى الحركات التي تسعى لتحقيق العدالة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم، والتي يتم ضغطها بطريقة متنامية بين القوى المحافظة والمتطرفة من ناحية، وبين الذكور السائدة في صفوف أنظمة المجتمع المدني من ناحية أخرى. فلننظر أيضاً إلى تجريم المدافعين عن حقوق البيئة في العالم الذين يعتبرون اتفاقية باريس عديمة الجدوى من غير ممارسة ردود فعل متطرفة ضد الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وكذلك مصير الشعوب الأصلية والجماعات المهمشة الأخرى المفروض عليها سلك الطريق نحو تحقيق التنمية. وأخيراً، علينا متابعة مصير أشهر مطلقي صفارات الإنذار ووكلاء «الشفافية الراديكالية».

١٠١ . حفظ السلام، انتشار الفاشية، وما بعد

للأسف، الفشل في مقاومة تجريم وتشويه القضايا التي تطرق إلى لب القوة الراسخة ومختلف أشكال النشاط السياسي المشروع تماماً، مهد الطريق لهجومات أوسع تشنها الجماعات الديماغوجية العنصرية المنتمة لليمين المتطرف على الناشطين، المجتمع المدني، نقابات العمال، ومجموعات وحركات المهاجرين.

نتيجة لذلك، بدأ الأكاديميون، المنظمات غير الحكومية السائدة والمنظمات التنموية، بالتعاون مع الخبرات المستقلة، الصواب السياسي، التنوع الثقافي وحتى «النخبة الليبرالية»، بإدراك أنواع خلع الشرعية التي تواجهها الفئات المهمشة والمتطرفة والمعاناة المستمرة تحت وطأة النظم الاستبدادية الحديثة.

إن أردنا البحث في مشكلة «انكماش الساحة» وتأثيرها على المجتمع المدني، فنحن بحاجة لإجابة أفضل: أي إجابة تفرق بين هذه المشاكل لا يمكن حلها بمجرد الكلام عن حقوق الإنسان أو المناداة بشكل من أشكال «البيئة المواتية».

علينا استيعاب السياسات المحددة للحظر وعلاقتها بالليبرالية الحديثة، الاستبدادية، معاقل القوى المتزعزعة التي تحاول استرداد سيطرتها، والأزمة الاقتصادية العالمية. علينا تحديد المشكلة بشكل بطريقة أفضل يخاطب العراك السياسي، القانوني، الجسدي والأيدولوجي في صميم معضلة «انكماش الساحة».

علينا أيضاً التركيز على الحشد الجماعي للناشطين الذين يتحدون القوى ويواجهون أشنع أنواع التهديد. علينا فهم سياق «انكماش الساحة» لديهم ومقارنته مع هؤلاء الذين يتمتعون بمساحة آخذة بالتوسع. يجب أن نقوم بتنفيذ كل ذلك في إطار يدرك أن الناشطين، والحركات الاجتماعية الأوسع التي ينتمون إليها، يواجهون درجات مختلفة من القمع والعنف نتيجة لهوياتهم والقضايا التي يمثلونها ويناضلون من أجلها، مثل مكافحة تفوق العرق الأبيض أو الميسوجينية التي تتخذ إجراءات عنيفة ضد النساء. وينبغي أن نأخذ بجديّة أن «المجتمع المدني» قد لا يمثل العدسة الأنسب لرؤية ظاهرة القمع الواسعة التي تعاني منها الحركات الاجتماعية، وأن ممارسة الأمنة تتحكم بمنظمات المجتمع المدني لدرجة أنها قد تعمل

في يوم من الأيام على إغلاق الباب في وجه الساحات بشكل دائم ومنع التغيير الحقيقي من أخذ مجراه.

علينا محاسبة الحكومات والشركات الكبرى على تواطؤها ومنعها من نشر ادعائها بأنها تدعم المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، بينما هي في الواقع تمارس القمع الواضح ضدهم أو تتعاقد معهم لتظهر وكأنها تشارك في نشاط مجتمع مدني شرعي على أرض الواقع.

لكن الأهم من ذلك كله، نحن بحاجة للبحث عن نوع جديد من التضامن، أوه التضامن الحقيقي الذي يعيد إحياء المبدأ القائم على أن الظلم أينما تواجد يشكل تهديدا على العدالة. كما علينا تسليط الضوء على نضال الأشخاص الذين طال قمعهم على حساب المجتمع ككل.

١ بحلول نهاية عام ٢٠١٢، قام معهد Transnational Institute بإعداد هذه الورقة الإطارية بناء على ورشة عمل عقدت في برلين بعنوان «انكماش الساحة» شارك فيها ممثلين من المعهد وشركائه، وبعض الشبكات والمنظمات ذات توجهات مماثلة.

٢ حركة حياة السود مهمة عبارة عن حركة دولية ولدت داخل الجماعة الأفريقية-الأمريكية من أجل القضاء على العنف والعنصرية الممنهجة التي تمارس ضد السود، وقد تم التشهير بها على صفحات التواصل الاجتماعي. أما «برتا نشاسيريس»، فهي ناشطة من هندوراس ناضلت من أجل الحقوق البيئية، وحصلت على جائزة جولدمان للبيئة، وتم اغتيالها في عام ٢٠١٢ بعدما تلقت تهديدات عدة بالقتل.

٣ قام المفوض الخاص بحرية التنظيم والتجمهر بملاحظة وتصنيف بروز وتوسع النزعات الأصولية؛ لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع التالي:

<http://freeassembly.net/news/fundamentalism-hrc32/>

٤ ابتداء من الـ«بلاك لايف ماترز» التي تتحدى العنصرية المنتظمة في الولايات المتحدة، مرورا بالمنظمات الصينية التي تنادي بحقوق النساء وتناضل ضد التمييز القائم على النوع الاجتماعي، وصولا إلى مجموعات حقوق الشعوب الأصلية التي تكافح في جنوب أفريقيا للدفاع عن أراضيها ضد الأنشطة الربحية في مجالات الزراعة والتنقيب، تبتكر الحركات الاجتماعية وسائل مبدعة ومستمرة لإعادة تأكيد حقوقها ونيل ساحات ديمقراطية تتسم بالمشاركة والمقاومة. لمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى الموقع التالي:

<https://www.opendemocracy.net/5050/semanur-karaman-ana-cernov/our-movements-and-collective-struggles-thrive-despite-backlas>

٥ يستعمل هذا التعبير للإشارة إلى تاكتيك بوليسي يستهدف السيطرة على المظاهرات والحركات الاحتجاجية الواسعة؛ وهو ما يستدعي تطويق الزحام بحلقات واسعة من رجال الشرطة الذين يتحركون حينئذ لتخليق الجمهور وإبقائه في رقعة محصورة؛ فإما أن يترك للمحتجين منفذا واحدا للخروج تقوم الشرطة بمراقبته، أو يمنعون تماما من مغادرة المكان مع حرمانهم من إمكانية الحصول على طعام أو مياه، أو دورات مياه لمدة يتم فرضها بطريقة تحكومية من قبل قوات الأمن.

في جميع أنحاء العالم، في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء، يتعرض عدد كبير من الناشطين ومنظمات العدالة الاجتماعية إلى بيئة قامة تنتشر فيها ظاهرة الأمننة، إلى جانب التهجم الذي لم يسبق له مثيل على شرعيتهم وسلامتهم. فمن المحاولات التي تمت للقضاء على حركة حياة السود مهمة إلى تصفية بيرتا تشاسيريس، مروراً بتجريم حركة المقاطعة الدولية لإسرائيل إلى حين تقي هذه الدولة بالتزاماتها، ووصولاً إلى قانون تنظيم الأنشطة التطوعية في بنجلادش، يواجه الناشطون منفردين ومجتمعين معوقات من دول العالم والشركات الكبرى واليمين المتطرف.

ولهذا الوضع تاريخ طويل، ولكنه أدى مؤخراً إلى رد مدروس من طرف «المجتمع المدني» المنظم الذي بات يسعى لحشد طاقاته من أجل استيعاب ما يسمى بـ «انكماش الساحة» والتصدي له؛ وقد استخدم هذا التعبير بشكل واسع الانتشار كوسيلة لوصف جيل جديد من القيود المفروضة على النضال السياسي. أما مفهوم الساحة بحد ذاته يحمل تعريفات مختلفة تتوقف على من يتم مخاطبته؛ فالبعض يعتبره مقتصر على حدود التأثير على السياسات (أي المشاركة في عملية صنع القرار)، بينما ينظر إليه البعض الآخر على أنه المجال السياسي للتنظيم وتنفيذ العمليات والتمتع بصوت شرعي والانشقاق والمعارضة. فالتعريف الأول يميل إلى خلع الصبغة السياسية عن عمليات المعارضة، بينما يسعى الثاني إلى دعم التوجهات السياسية. وهذه الفروق فيما يتعلق بكيفية تصور الساحة ستؤدي إلى رسم ملامح إجابة مكفولة لها تأثيرات هامة حول من يشارك في هذه الساحة ولماذا.

تسعى هذه الورقة إلى تفكيك موضوع «انكماش الساحة» من خلال شرح معنى العبارة والكشف عن بعض الإشكاليات المتعلقة بهذا المفهوم. كما ستطرق إلى الأفراد الأكثر تأثراً بـ «انكماش الساحة» والأسباب المؤدية إلى ذلك، وأخيراً، ستبحث في ميول هذا التوجه وعلاقته بالنماذج الفكرية السائدة في القرن الحادي والعشرين وردود فعل الحراك الاجتماعي المتقدم.

ترانز ناشيونال انستيتيوت Transnational Institute عبارة عن معهد للأبحاث والمانصرة، ملتزم في بناء كوكب عادل، ديمقراطي ومستدام. لمدة تفوق الـ ٤٠ عام، خدم المعهد كرابط استثنائي بين الحركات الاجتماعية، العلماء الواعدين وصانعي القرار.

www.tni.org

